الشركات المتعددة البلدان وبما يترتب على هذه المشاكل من آثار على توعيد القانون التجارى الدولى وتنسيقه ، وان تعمد ، في ذئوه هذه المعلومات ونتائج الدراسات المتتابعة ، بما في ذلك دراسات منظمة العمل الدولى ومؤتمر الأمم المتعددة للتجارة والانماء والمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، الى النظر فيما يحسن أن يتخد في هذا الدهد من تدابير اضافية ؟

٦ - وتوجو من الأمين العام موافاة لجنة القانون التجارى الدولى بمعاشر المناقشات التي دارت في الدورة السابعة والعشرين للجمعية العامة بشأن تقرير اللجنة المذكورة عن أعمالها في دورتها الخامسة .

الجلسة العامة ٢٠٠١
٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢

القرار ٢٠٠٥ (الدورة ٢٢)
مؤتمر الأمم المتعددة المعنى بالتقادم
في البيع الدولى للسلع

ان الجمعية العامة ،

وقد دارت في الفصل الثاني من تقرير لجنة القانون التجارى الدولى التابعة للأمم المتعددة عن أعمال دورتها الخامسة (٨) ، الذى يتضمن مشروع موارد اتفاقية بشأن التقادم في البيع الدولى للسلع ،

واز تشير إلى قرارها ٢٠٠٥ (الدورة ٢١) المتخد في ١٧ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ ، الذى انشأت به لجنة القانون التجارى الدولى التابعة للأمم المتعددة وعددت هدفها واحتياصاتها ،
واز تلاحظ ان لجنة القانون التجارى الدولى التابعة للأمم المتعددة قد قامت ، في دورتها الرابعة والخامسة المنعقدتين في عامي ١٩٦١ و١٩٦٢ ، وفي ذئوه الملايين والتحليلات التي قد منها الحكومات ، بدراسة وتنقيح مشروع مبدئي بشأن التقادم في البيع الدولى للسلع كان قد أعده الفريق العامل التابع لهذه اللجنة والمعنى بالمهمل والتقادم في البيع الدولى للسلع ، وأن اللجنة أقرت ، في دورتها الخامسة ، مواد المشروع كما ورد في النبذة ٢١ من تقريرها ،

(٨) المرجع السابق ، المعنون رقم ١٧ (A/8717)

وأن تأخذ بعين الاعتبار أن لجنة القانون التجارى الدولى التابعة للأمم المتحدة قد أوصت ، في دورتها الخامسة ، بأن تدعو الجمعية العامة إلى مؤتمر مفوضين دوليين فيما يعقد ، على أساس المشروع الذى اعتمدته اللجنة ، اتفاقية بشأن التقادم في البيع الدولى للسلع (١) ، واقتناعا منها بأن النزاع والاختلاف القائمين بين القواعد القومية الرابعة المئوية للتقادم في البيع الدولى للسلع يشتبلان عائقين يحترمان إنماء التجارة العالمية وأن من شأن تنسيق وتوعيد هذه القواعد أن يساعد على ازدهار التجارة العالمية ،

١ - تقرير عن تقديرها لـ لجنة القانون التجارى الدولى التابعة للأمم المتحدة للعمل القيم الذى قام به بشأن التقادم في البيع الدولى للسلع ؟

٢ - وتقرير أى يعقد مؤتمر مفوضين دوليين في عام ١٩٧٤ ، في نيويورك أو في أي مكان مناسب آخر يتلقى الأمين العام دعوة إلى عقده فيه ، بغية دراسة مسألة التقادم في البيع الدولى للسلع وتبسيط نتائج عمله في اتفاقية دولية وفي ما قد يستحسن وُسْعه من صكوك ، أخرى ؟

٣ - وتقرير كذلك ، أن تدار ، في دورتها الثامنة والعشرين ، في أية مسائل أخرى تتعلق بالمؤتمرات وتسدّي انتشار قرارات ، وأن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لـ لجنة الدورة بندًا عنوانه "مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتقادم في البيع الدولى للسلع" ؟

٤ - وتسلّيل إلى المؤتمر المشروع الوارد في الفصل الثاني من تقرير لجنة القانون التجارى الدولى التابعة للأمم المتحدة عن أعمال دورتها الخامسة ، مشفوعاً بما سيعده الأمين العام ، علاوة على قرار اللجنة (١) من تمهيز عليه ومن تجميغ تمهيلي للتعليقات والملاحظات الواردة بشأنه ، كأساس لبيانات المؤتمر .

الجلسة الخامسة ٢٠٦١

٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٢

القرار ٢٦٦ (الدورة ٢٢)

مؤتمر المفوضين الدوليين المعني بمسألة تمثيل الدول
في علاقاتها مع المنظمات الدولية

ان الجمعية العامة ،

(١) المرجع السابق ، النبذة ٢٠ .